Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (7), Issue (3) April (2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

الكويت والتطورات الحديثة

م.م. نور صفر سايه خان محسن وزارة التربية/ مديرية تربية الرصافة الأولى

Kuwait and modern developments

Noor Safar Saea Khan Mhsin

الملخص:

إنَّ دولة الكويت من دول الخليج العربي التي حاولت بكل إمكانياتها إدخال تطورات حديثة في مختلف المجالات والقطاعات الحيوية للدولة، وقد ساعدها على ذلك عاملين مهمين أولهما الموقع الجغرافي الستراتيجي المهم المطل على الخليج العربي وسواحله، إذ كان للموقع الجغرافي دور مهم في تجارة الكويت، وبفضل هذا الموقع تحولت التجارة من تجارة السلع والبضائع في الأسواق والموانئ إلى تجارة السلع والبضائع ذات المورد المالي الكبير، والعامل الثاني هو المساهمة الكبيرة والفعالة للثروة النفطية، إذ إن موارد النفط كان لها دور فعّال في إحداث تطورات وتنمية حديثة في قطاعات التربية والتعليم والصحة والاقتصاد والصناعة والجيش ومؤسساته التي كانت الغاية من تأسيسه هو حماية السلطة الحاكمة وتوفير الأمن لأفراد المجتمع، وكانت للمرأة الكويتية نصيب في التطورات الحديثة للبنية الاجتماعية من خلال مطالبتها بمساواتها مع الرجل في الحقوق والواجبات وحق المشاركة في الانتخابات، وإن التطورات الحديثة في الكويت تكللت بالنجاح من خلال التعاون التام بين المجتمع الكويتي والحكومة سعياً منها لمواكبة التطورات الحديثة بهدف بناء دولة الكويت المتطورة الحديثة، وقد أدّت أُسس السياسة الإدارية والتنظيمية والمالية والأجهزة الحديثة التي اتبعتها دولة الكويت دوراً بارزاً في حدوث تطورات حديثة وشاملة في المجتمع الكويتي وإن التطورات الحديثة في الكويت صنفت على أنها تجربة مميزة وفريدة من نوعها على المستوى العربي.

Abstract:

The State of Kuwait is one of the Arab Gulf countries that has tried with all its capabilities to introduce modern developments in various vital fields and sectors of the state. It was helped in this by two important factors, the first of which is the important strategic geographical location overlooking the Arabian Gulf and its coasts, as the geographical location had an important role in Kuwait's trade, and thanks to this Location: Trade has shifted from trading goods and goods in markets and ports to trading goods and goods with a large financial resource. The second factor is the large and effective contribution of oil wealth. Oil resources had an effective role in bringing about modern developments and development in the sectors of education, health, economy, industry, the army and its institutions, the purpose of which was established to protect the ruling authority and provide security for members of society. Kuwaiti women had a share in the modern developments of the social structure through their demand for equality. With men in rights and duties and the right to participate in elections, and that modern developments in Kuwait have been crowned with success through full cooperation between Kuwaiti society and the government in an effort to keep pace with modern developments with the aim of building the modern, advanced state of Kuwait The foundations of the administrative, organizational, and financial policy and modern devices followed by the State of Kuwait have played a prominent role in the occurrence of modern and comprehensive developments in Kuwaiti society, and the recent developments in Kuwait have been classified as a distinct and unique experience at the Arab level.

المقدمة

كثيرة هي الأحداث والتطورات والتغيرات التي مرَّت بها دول الخليج العربي ومن بين تلك الدول دولة الكويت، إذ شهدت دولة الكويت تنمية وتطورات حديثة في مختلف المجالات لاسيّما في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربية والتعليم والصحة والمؤسسات الإدارية والصناعية ومؤسسات الجيش والشرطة والمؤسسات السياسية، وكانت هذه التطورات لها مكانة بارزة وتأثير إيجابي على دول الخليج العربي بصورة

عامة وعلى دولة الكويت على وجه الخصوص. مسلم هادي عبد الله العسكري، المصدر السابق وقد أسهم النفط من خلال اكتشافه في الكويت مساهمة فعّالة بوقت سريع ومبكر في تعجيل عجلة التنمية والتطور والتحديث في الكويت في مختلف القطاعات.

المبحث الأول

أولاً: تأسيس دولة الكويت

دولة الكويت مثل بعض الدول الذي يختلف المؤرخون والكتّاب في تاريخ محدد لبدء تأسيسه، إذ إن هناك اختلاف واضح في تاريخ تأسيس الكويت، فمنهم من يقول: إنها تأسست في عام ١٦١١م، وهناك رأي آخر يقول: إنها تأسست عام ١٦٨٨م، وبيّن آخرون أن ظهورها وتأسيسها قبل ذلك، كما أن هناك رأي آخر يقول: تأسست دولة الكويت بعد هذا التاريخ بسنوات[١]خلاصة القول: لا يوجد تاريخ دقيق ومحدد لتأسيس دولة الكويت، إذ اختلف الباحثون والكتّاب في تاريخ التأسيس وإن اسم الكويت مشتق من كلمة كوت وهو اسم يشير إلى قلعة مرتفعة كانت قد بنيت لحماية وحراسة سكان مجتمع الكويت البدائي الأول من الأخطار، تعرضت شبه الجزيرة العربية إلى ظروف مناخية وجغرافية وتقلبات بيئية مختلفة، مما أدى إلى هجرة السكان أفراداً وجماعات ونزوحهم من شبه الجزيرة العربية ومن بين هذه الجماعات عائلة أجواد وإياد آل الصباح الذين استقروا في أرض يطلق عليها اليوم الكويت، هذه العائلة حكمت الكويت منذ القرن التاسع عشر، وإن هذه العائلة توارثت الحكم والسياسة على جميع مؤسسات وأركان الدولة[٢]يمكن القول: إن أجداد آل الصباح هم الجماعة الأولى والأصلية التي بسطت سيطرتها وسياستها على أراضي وحكم دولة الكويت.

تُعدُّ المدة ما بين عامي ١٧٥٠و ١٧٥٢ هي البداية الحقيقية والفعلية والرسمية لاستلام عائلة آل الصباح الحكم في دولة الكويت، إذ تم اختيار رئيسهم صباح بن جابر شيخاً لتصريف الشؤون المدنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية. ويُعدُّ عام ١٧٥٨ هو البداية الحقيقية لاستقرار حكم آل الصباح في الكويت[٣]بعد أن حصلت أسرة آل الصباح على تأييد ودعم وتحالف ومساندة من قبل قائل العتوب العربية الذي كان يشمل مجموعة من الأسر في شرق الجزيرة العربية[٤]حاولت أسرة آل الصباح بعد ذلك لكسب السياسة الخارجية للحماية العثمانية، لذلك قام بزيارة إلى مدينة البصرة العراقية للحصول على دعم ومساندة وتعزيز قوي من الحامية العثمانية وضمان بقاء الحكم لها حكماً قوياً ومستمراً[٥]يمكن القول أن بريطانيا بهذه الوصاية العثمانية كانت لا تريد أي تواجد عثماني في منطقة الخليج العربي.وبين عامي ١٨٩٦-١٩١٥ تولى الحكم في الكويت الشيخ مبارك آل صباح الذي يُعدُّ من قبل الكتّاب والباحثين المؤسس الأول والحقيقي لدولة الكويت الحديثة. والجدير بالذكر أن الشيخ مبارك جاء إلى الحكم واستولى على السلطة السياسية بعملية انقلاب حدث في يوم ١٧/أيار/١٨٩٦، إذ قام الشيخ مبارك وأعوانه بهذا الانقلاب من خلال اغتيال كل من يوسف وجراح ومحمد آل صباح واتهموهم بأنهم قد تواطؤا مع العثمانيين وأعوانهم[٦]، وسيطرت على مناطق وسواحل في منطقة الخليج[٧]. وحاولت الدولة العثمانية جاهدةً بكل قواها إنقاذ وتدارك هذا الموقف من خلال التوجه نحو الأراض الكويتية ولقاء الشيخ مبارك، وذكرت بأن الدولة العثمانية سوف تطلق لقب قائم مقام على الشيخ مبارك أيّ الحاكم علة المنطقة، إلاّ أن الشيخ مبارك رفض تماماً هذا اللقب والتسمية التي اطلعت عليه من قبل الدولة العثمانية، وفي هذه الأثناء قام الشيخ مبارك بالتقرب من البريطانيين وطلب الحماية منهم، وفعلاً تم التفاوض بين الشيخ مبارك والمسؤولين الكويتيين والممثل السياسي البريطاني عام ١٨٩٧، وكانت نتيجة المفاوضات بين الطرفين هو موافقة بريطانيا على طلب الكويت بقبول الحماية البريطانية على الكويت، وذلك بسبب أن بريطانيا كانت تخشى أن تقوم الدولة العثمانية بأي تحرك نحو مناطق الخليج العربي وسواحله وضم الكويت إليها في ٢٣/كانون الثاني/١٨٩٩ أصبحت الكويت تحت الحماية البريطانية[٨].

ثانياً:الكويت والثروة الاقتصاديةيُعدُّ الاقتصاد والثروة الاقتصادية بجوانبها كافة الركيزة الأساسية لبناء اقتصاد قوي ومتين لأنَّ العامل الاقتصادي في أي دولة ودعم لسيادة الدولة القوية القادرة على الوقوف بوجه الأزمات الاقتصادية التي تمر بها الدول، لذلك ركزت الكويت على الجانب الأساسي والحيوي لها. كان المجتمع الكويتي قبل اكتشاف انفط وإنتاج الثروة النفطية كان يعتمد بالدرجة الأولى على البحار والموارد البحرية وثرواتها، إذ لم تكن الكويت بلدًا زراعيًا أو صناعيًا قبل اكتشاف وإنتاج النفط، إذ كان عامل الأرض والتربة غير الملائمة وطبيعته الجغرافية للويت سببًا في عدم اعتمادها على الزراعة، أما من حيث الصناعة والإنتاج الصناعي كانت الكويت غير مهيئة للقيام بصناعات على أرضها وذلك بسبب قلة الأيدي العاملة وقلة المعامل والمصانع والمؤسسات الصناعية، فضلاً عن عدم توفر الآلات والمكائن والمعدات الصناعية الحديثة. ونتيجة لهذا كان الاقتصاد الكويتي يعتمد على جانبين مهمين في افتقادها هما [التجارة البرية والتجارة البحرية][٩]كانت التجارة البحرية تعتمد على البحار والسواحل البحرية في الخليج، وكانت التجارية البرية تعتمد على تسيير القوافل التجارية في الطرقات والمناطق الواسعة الصحراوية الذي كان في أغلب الأوقات غير آمن وخطر، وكانت أسواق الكويت غير مزدهرة من حيث السلع والبضائع ولا تسدُّ حاجتهم ومتطلبات مجتمعهم، لذلك حاول بعض التجار الكويتيين جعل النشاط التجاري في الأسواق الكويتية ذات حركة تجارية قوية من خلال قيام التجار بالسفر والتجارة مع بعض

البلدان المجاورة ومن بينها العراق والهند، وإن التجارة مع هذه البلدان المجاورة جعل الكويت سوقًا تجاريًا مزدهرًا بالسلع والبضائع يقصده بعض التجار والقبائل العربية المجاورة، ومن الملاحظ أن الكويت في اقتصادها ذاك لا تعتمد على التجارة البرية بشكل أساس وإن الاعتماد الكلي كانت على التجارة البحرية، إذ كان يعتمد عليها سكان الكويت قبل إنتاج النفط بنحو ٨٠٪ في اقتصادها[١٠].

١-**النفط:** النفط ثروة طبيعية وهبها الله سبحانه وتعالى في الأرض وكانت هذه الثروة الطبيعية سببًا قويًا وأساسيًا في ازدهار وتقوية اقتصاد بعض البلدان وتحسين أوضاعها الاقتصادية، ومن بين هذه الدول دولة الكويت، ففي بداية العقد الثاني من القرن العشرين بدأ تاريخ الاهتمام بالنفط والثروة النفطية وأدركت بريطانيا أهمية النفط في الحرب، لذلك أصدرت قرارًا في عام ١٩١٣ يقضي بالتحول النهائي إلى استخدام النفط ومشتقاته بوصفه ثروة اقتصادية وقوة في الوقت نفسه[١١]يتضح لنا أن بريطانيا أدركت أهمية النفط الكبيرة في الاقتصاد والسياسة والصناعة، لذلك أخذت قرارها بالتحول النهائي إلى استخدام النفطبعد نهاية الحرب حاولت بريطانيا الحصول على امتيازات نفطية في دولة الكويت لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية لها من خلال الثروة النفطية المتواجدة في هذه المنطقة وبالتحديد دولة الكويت في عام ١٩٢٤ قامت بريطانيا من خلال الشركة البريطانية المتخصصة في مجال النفط ومشتقاته بالحصول على امتياز للبحث عن النفط تحقق لها ما أرادت، لكنها لم تباشر بعمليات البحث والتنقيب، وفي عام ١٩٢٦ حصلت بريطانيا على موافقة حالك الكويت في التنقيب والبحث واكشف والامتياز للحصول على النفط، وفي عام ١٩٢٧ كانت هناك بوادر تعاون بين الشركة البريطانية والشركة الأمريكية لإبرام عقد فيما بينهما في هذا المجال، إلاّ أن الحكومة البريطانية رفضت إبرام هذا العقد الذي ينص بحصول شركة الخليج الأمريكية على امتيازات نفطية في شركة نفط الكويت[١٢]وفي عام ١٩٣٤ حصل تعاون بين شركة Gulf الأمريكية وشركة BP على امتياز استغلال النفط الكويتي بموجب هذا الاتفاق بين الطرفين البريطاني والأمريكي، وتم الاتفاق على إنشاء شركة نفط الكويت المحدودة، وفي عام ١٩٣٨ قامت شركة نفط الكويت بالبحث والتنقيب والكشف عن النفط، وفعلاً وفي العام نفسه تم لعثور على آبار نفطية، غير أن الشركة أغلقت آبار النفط بناءً على أوامر وتعليمات صدرت من قبل حكومات دول الحلفاء لظروف ودواعي أمنية سرية[١٣] خلاصة القول: إن بريطانيا أغلقت الآبار النفطية في الكويت بعد محاولات التنقيب والبحث خوفاً من أن بعض الدول لاسيّما الدول المعادية لبريطانيا أن تستغل تلك الآبار النفطية لمصالحها ففي عام ١٩٥٠ بلغ إنتاج النفط في حقول نفط الكويت ما يقارب ١٢٥,٧ مليون برميل وفي عام ١٩٥١ كانت زيادة آبار النفط زيادة كبيرة جداً إذ بلغ استخراج النفط حوالي ٢٠٤,٩ مليون برميل للتعويض عن النفط الإيراني بالنفط الكويتي بعدما قامت إيران بتأميم شركة النفط الإيراني[١٤]نستنتج مما تقدم أن النفط كان من الأسباب الرئيسة والمباشرة التي أدت إلى تطورات وتنمية حديثة متطورة في دولة الكويت.

٢- **الزراعة:**تُعدُّ الزراعة من الموارد الرئيسة في أي دولة لأنَّ الزراعة يعتمد عليها سكان أي بلد في سد قوتهم اليومي وكذلك يُعدُّ مردًا مهمًا للتصدير إلى البلدان الأخرى، وتختلف زراعة النباتات والمحاصيل الزراعية من دولة إلى أخرى، إذ إن هناك دول متطورة في الزراعة اعتماداً على عوامل عدّة منها الظروف المناخية الملائمة للزراعة والإمكانيات المادية، وهناك دول لم تقم بها زراعة متطورة ومن بين هذه الدول دولة الكويت، إذ كانت الكويت تعاني من ظروف مناخية وجغرافية غير ملائمة لزراعة المحاصيل الزراعية، إذ كانت هذه الظروف متمثلة بدرجات الحرارة المرتفعة وقلة المياه لاسيّما مياه الأمطار مما أدى إلى أن تحولت مساحة واسعة من أرضها إلى مناطق صحراوية ولم يكن فيها زراعة دائمة، ومن ثمَّ تحولت الأراضي إلى أراضٍ جافة[١٥] يمكن القول: إنَّ الزراعة في دولة الكويت لم تحدث فيها أي تطور في مختلف جوانبها وذلك بسبب الظروف المناخية والجغرافية الصعبة وغير الملائمة للزراعة المتمثلة بارتفاع درجات الحرارة وقلة الأمطار، لذلك كانت الزراعة في الكويت حتى مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي بدائية.لم يقم القطاع الزراعي والمهتمون بالزراعة والفلاحون بأي استثار ناجح في الأراضي الزراعية الكويتية بسبب الظروف الجغرافية، فضلاً عن أن أغلب الناس ومن بينهم البدو والفلاحين والرعاة تركوا الزراعة وتحولوا إلى الاستغلال في مجال شركات النفط والتجارة الأعمال الأخرى مما أجدى إلى هجرة الأراضي الزراعية، ومن ثمَّ كان تأثيره سلبيًا على القطاع الزراعي، لذلك حاول بعض المسؤولين الكويتيين إنقاذ القطاع الزراعي من هذا التدهور فقاموا بإنشاء مزارع مختلفة تجريه لزراعة أنواع مختلفة من الخضراوات والفواكه بالقرب من مدينة الكويت والمناطق المحيطة بها معتمدين على الآبار في إرواء المزارع التجريبية وقد نجحت هذه التجربة الزراعية وكذلك حاول البريطانيون العاملون في شركة نفط الكويت عام ١٩٤٦ بأن يخطوا خطوة إيجابية لصالح الزراعة في الكويت وذلك من خلال القيام بزراعة مساحة واسعة من الأراضي في مدينة الأحمدي لجعلها حديقة واسعة خضراء يتفاد منها أفراد المجتمع ولتحسين حال الزراعة في الكويت. وفي عام ١٩٥٣ تكررت فكرة الزراعة الشاملة[١٦].إنَّ اعتماد الكويت من الناحية الاقتصادية لاسيّما الزراعة فيما يخص الخضراوات والفواكه والمواد الغذائية على الاستيراد جعلها غير مطمئنة على أمنها الغذائي بصورة دائمية لأنَّ الاستيراد من الخارج يكون عرضة للتقلبات بين مدة وأخرى بسبب الأحداث التي تمر بها الدول.

لذلك كان على القطاع الزراعي في الكويت وبالتحديد عام ١٩٥٣ التفكير الجدي والحقيقي بهذه المسألة الحيوية التي يخص الجانب الزراعي وتطورها ، لذلك قاموا بمحاولات لإيصال الماء الكافي إلى الأراضي الزراعية في الكويت من خلال مياه شط العرب لتحويل الأراضي الجرداء إلى أراضٍ خضراء صالحة لزراعة أنواع مختلفة من المحاصيل الزراعية، إلاّ أن المسؤولين البريطانيين لم يكونوا مؤيدون لفكرة جلب المياه من شط العرب إلى الأراضي الكويتية[١٧]نستنتج مما تقدم، أن الزراعة في الكويت قد كانت في أولوية اهتمام المسؤولين الكويتيين والمهتمين بالشؤون الزراعية، إذ حاولت دائماً للوصول بالزراعة إلى مرحلة متطورة، تواكب التطورات الحديثة سعيًا منها لتوفير الإمكانيات الاقتصادية في المجال الزراعي لأبناء مجتمعها وتحقيق الرفاه الاقتصادي في هذا الجانب وصولاً إلى مرحلة متطورة في الزراعة من خلال تعاونها مع منظمات وخبراء دوليين في المجال الزراعي سعيًا منها لتطوير الزراعة في الكويت.

٣-الثروة الحيوانية: تُعدُّ الثروة الحيوانية في أي دولة مصدرًا مهمًا من مصادر الاقتصاد والمساهمة الفعالة في الجانب الاقتصادي، والثروة الحيوانية في الخليج العربي تختلف عن بقية الأماكن الأخرى نتيجة طبيعة الزراعة في الخليج، ومن بينها الكويت، إذ إنَّ تربية الحيوانات والمواشي في الكويت كانت تعتمد على الجت والشعير وبعض المواد الأخرى، وكانت تربية الحيوانات دائمًا تعاني من بعض الأمراض الوبائية والأمراض المتنقلة بين الحيوانات، وإن طبيعة الظروف المناخية الصعبة في الخليج العربي ومن بينها الكويت المتمثلة بارتفاع درجات الحراة وقلة المراعي الخضراء بسبب قلة الأمطار وارتفاع نسبة الرطوبة كل هذا كان عاملاً مهمًا لانتشار البكتريا والفيروسات والأوبئة بين الحيوانات، فضلاً عن قلة الأطباء البيطريين المتخصصين بالطب البيطري، ونتيجة لهذه العوامل فإن الثروة الحيوانية متمثلة بما توفره من لحوم ومشتقاته لم يكن يسدُّ الحاجة المحلية لسكان الكويت[١٨]أما في مجال الثروة السمكية واهتمام القطاع الزراعي والصيادين في هذا المجال، فكان مختلفًا كثيرًا عما كانت عليه الثروة الحيوانية (الأبقار والأغنام) وذلك لأنَّ سكان الكويت مثل غيرهم من سكان الخليج العربي وسواحلها كانوا في الأصل معتمدين كليًا على صيد الأسماك ولهم صيادين وجماعات متخصصة في هذا المجال وكل مستلزمات الصيد النهري والبحري من قوارب وشبكات صيد الأسماك، وكانت الثروة السمكية يعاند عليها سكان الكويت اعتمادًا أساسًا في غذائهم، إلاّ أن الوضع لم يبقَ على حاله وذلك بسبب دخول الكويت مرحلة اقتصاد النفط والتوسع في الصناعات النفطية مما أدى إلى ازدحام الموانئ بناقلات النفط وهذا بدوره أدى إلى تلوث مياه الخليج ومن ثمَّ كان سببًا في شحة الأسماك في المراحل اللاحقة[١٩].

المبحث الثاني الكويت والتطورات الحديثة في الصناعة والتجارة

١-الصناعة: أدت الصناعة دورًا أساسيًا وبارزًا في اقتصاد أي دولة تحاول الوصول إلى التقدم والتطور في بناء مجتمعها ولتحقيق مزيد من التقدم لها ودول الخليج العربي ومن بينها الكويت حاولت إدخال تطورات حديثة في مجال الصناعة لتحقيق مزيد من التقدم ومواكبة التطورات الحديثة سعيًا منها لتحقيق المرتكزات الأساسية القوية التي يُعتمد عليها في صناعة قوية لمجتمعها في مجال الصناعة، والصناعة في السابق كان أغلب نشاطاته مركزًا على بناء القوارب والسفن وشباك الصيد وذلك نتيجة كثرة استخدامها من قبل الصيادين والتجار الذين كانوا يتنقلون بين الكويت والبلدان المجاورة لاسيّما الهند.وكان أغلب المواد الأولية الداخلة في صناعة القوارب والسفن البحرية والتجارية تستورد من خارج الكويت، ويتم بناء هذه السفن في أماكن مخصصة لصناعة السفن تسمى مرسلا وتكون قريبة من البحار، وكانت السفن على أنواع عدّة منها سفن الغوص وقوارب الصيد وسفن تجارية وسفن صغيرة لنقل الأفراد[٢٠]وفي عام ١٩٥٣ أسست شركة نفط الكويت معمل للأسفلت في مدينة الأحمدي بلغت طاقته الإنتاجية حوالي ٤٨ ألف طن في العام الواحد، ولقد كان عام ١٩٥٨ عامًا مهمًا بالنسبة للحكومة الكويتية والمجتمع الكويتي، إذ تم إحداث تطورات حديثة في مجال الصناعة الحديثة، وتم إنشاء مصفاة ميناء عبد الله بطاقة إنتاجية قدرت بـ (٣٠) ألف برميل يوميًا في مدينة الأحمدي وكان السبب الرئيس من وراء إنشاء هذه المصفاة هو لتكرير النفط المنتج من حقولها والإفادة القصوى في مجال الصناعات المختلفة[٢١]شهد عام ١٩٥٩ تطورًا كبيرًا جدًا في الاقتصاد الكويتي أملاً في الوصول لمزيد من التطورات الحديثة في الصاعة، إذ تمثل هذا العام بتأسيس (غرفة تجارة وصناعة الكويت) إذ قامت بتقديم القروض والتسهيلات للمواطنين وسنّ مجموعة من القوانين دعمًا لإحداث تطورات في الصناعة الكويتية وإدخال الآلات والمعدات الحديثة فيها[٢٢]ويُعدُّ عام ١٩٦٠ عامًا مهمًا أيضًا في مجال تطور الصناعة الكويتية خدمةً للمجتمع الكويتي وتحقيق مزيد من التطور، إذ تم في هذا العام التعاون المشترك في مجال الصناعة بي القطاع العام الحكومي والقطاع الخاص الأهلي الكويتي، وأدى هذا التعاون المشترك إلى تأسيس شركة صناعية متطورة في الكويت وهي شركة الصناعة الوطنية وقد بلغت حصة الحكومة فيه إلى ٥١٪ وكان هذا التعاون يهدف إلى دعم الصناعة الوطنية وتشجيعها وزيادة إقبال المواطنين الكويتيين عليها، وكان هذا التعاون متعدد الجوانب لاسيّما في مجال إنشاء مصانع ومعامل الطابوق المستخدم للأبنية والمشاريع السكانية المتعددة الأغراض[٢٣]خلاصة القول: إنَّ الصناعة في الكويت اعتمدت بالدرجة الأولى على

النفط ومشتقاته لأنه يمثل المورد المهم في المساهمة في الناتج القومي، وحاولت الكويت بناء وتأسيس شركات ومعامل ومصانع صناعية وإدخال أجهزة حديثة فيها لمواكبة التطورات الصناعية الحديثة وتحقيق موارد وطنية وصناعية لمجتمعهم وعزّزت وقوّا الجانب الصناعي من خلال التعاون بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص وكانت النتيجة تعاون إيجابي لصالح الجميع وتحقيق بوادر صناعة متطورة ذات تطورات صناعية حديثة[٢٤].

٢-**التجارة:** تُعدُّ التجارة الركيزة القوية التي يكون ناتجها ذات تأثير فعّال وقوي لأي مجتمع، والكويت من المجتمعات التي أدت فيها التجارة والعمليات التجارية دورًا بارزًا وقد ساعدها على ذلك موقع الكويت الجغرافي الاستراتيجي المهم المطل على الخليج وموانئها وقربها من دول الجوار لاسيّما إيران والعراق، ولقد ازدادت أهمية الكويت بعد الأوضاع والأحداث والنكبات التي مرت بها مدينة البصرة لاسيّما الأحداث السياسية بعد محاصرة البصرة من قبل الشخصية السياسية الإيرانية (كريم خان الزند) خلال سنوات ١٧٧٦-١٧٧٩ وإن الأحداث التي مرت بها مدينة البصرة العراقية دفع تغيير واقع التجارة وانتقال جميع العمليات التجارية إلى الكويت[٢٥]، كما قامت شركة الهند الشرقية البريطانية التي تأسست سنة ١٦٠٠ بنقل كافة[٢٦] مكاتبها وكوادرها ومواطنيها وملحقاتها التجارية إلى الكويت بدل البصرة، إذ أصبحت الكويت سوقًا تجاريًا كبيرًا لمختلف السلع والبضائع ومختلف الحاجيات الأخرى، إذ أصبحت مكان بيع وشراء وتداول للتجارة ورجال الأعمال يأتون إليها لغرض التبادل التجاري من سلع وبضائع وتحقيق مكاسب مالية، لذلك نشطت الحركة التجارية والإمكانيات التجارية في الكويت وأصبحت الأسواق مزدهرة لعمليات نقل السلع والبضائع وقد ساعد على تنشيط حركة التجارة في الأسواق الكويتية قلة الرسوم المفروضة على السلع والبضائع التجارية[٢٧].

٣-**دور استثمار النفط في تطوير التجارة في الكويت:** أسهمت شركات وحقول النفط ومشتقاته في تحسين الحالة الاقتصادية لدولة الكويت لأنها أدت دورًا مميزًا في التجارة وعمليات التبادل التجاري وإن الموارد المالية لاستثمار النفط في الكويت حوّلتها إلى مجتمع تؤدي فيه التجارة ركنًا أساسيًا لكل جوانب الحياة لاسيّما الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية والصحية، إذ كان ارتفاع مستوى دخل الفرد وازدياد الطلب على السلع والبضائع المختلفة أدى ذلك إلى ازدهار وانتعاش قطاع التجارة وازدياد أعداد التجار وتنشيط حركة الاستيراد والتصدير وازداد عدد البنوك والمصارف في الكويت وتنشيط أعمال الصيرفة وتم إنشاء شركات ومؤسسات تجارية لتحسين واقع التجارة وعمليات التبادل التجاري، كل هذه الأوضاع أدت إلى ازدياد أعداد التجار والأسواق في المجتمع الكويتي[٢٨].خلاصة القول: إنَّ التجارة وعمليات التبادل التجاري في الكويت قبل استثمار النفط أدت الأوضاع السياسية التي مرت بها مدينة البصرة دورًا في ازدهارها، إذ تحولت الأسواق من البصرة إلى الكويت مما أسهم في عملية النشاط التجاري وكذلك كان لاستثمار النفط وتصديره والموارد المالية الناتج عنه دورًا في تحقيق قفزة نوعية لتجارة المجتمع الكويتي الذي أسهم في إحداث تطورات حديثة في قطاع التجارة وعمليات التبادل التجاري والمصارف والبنوك التجارية التي شجعت التجارة والتجار وعمليات التصدير والاستيراد وتحقيق رفاهية للمجتمع الكويتي.

٤-**الصيرفة والمصارف والعملة الكويتية والتطورات الحديثة فيها:** يُعدُّ عام ١٩٤١ هو العام الذي تم فيه إنشاء أول نشاط مصرفي في الكويت من قبل بريطانيا، وقد أطلق عليه اسم البنك البريطاني للشرق الأوسط، وكانت بريطانيا تستهدف من وراء ذلك ربط الاقتصاد والاستثمار الكويتي بالاقتصاد البريطاني، وفي عام ١٩٥٢ تم تأسيس بنك وطني في الكويت تحت اسم (بنك الكويت الوطني) وقد تم تأسيس هذا البنك بعد طلبات كثيرة من التجار ورجال أعمال كويتيين ليكن لهم بنك وطني كويتي خاص بدولة الكويت للإفادة منه في العمليات المصرفية والاستثمار والتوفير وتحويل العمليات، فضلاً عن تشجيع المصارف الوطنية في الكويت[٢٩]كانت الروبية الهندية هي العملة المتداولة في الأسواق والمصارف الكويتية حتى عام ١٩٥٩ في العام نفسه، وأصدرت دول الخليج العربي عملة أطلقت عليها اسم الروبية الخليجية في ١٩ تشرين الأول ١٩٦٠، إذ قررت الكويت أن يكون لها عملة وطنية كويتية خاصة بها فتم سحب كل الروبيات الهندية من الأسواق الكويتية بناءً على اتفاق بين الهند والكويت، أطلقت الكويت على هذه العملة اسم الدينار الكويتي، ونتيجة لازدياد الوعي والعقلية التجارية والمصرية لدى الكوادر المصرفية والخبراء والتجار وفئات التجميع الكويتي انتشرت فكرة الوعي التأميني، وبذلك تأسست أول شركة تأمين في الكويت عام ١٩٦٠ باسم (شركة الكويت للتأمين) وكان الهدف منها ضمان وتوفير الحماية التأمينية للمواطنين الكويتيين وتشجيع العملة التجارية والمصرفية والعملة والنقد ثم تم في عام ١٩٦١ تشكيل مجلس النقد الكويتي[٣٠]يمكن القول: إن الكويت قد حققت نجاحًا كبيرًا للمجتمع الكويتي واستقلالية مالية خاصة بها عن طريق تأسيس البنوك والمصارف، فضلاً عن إصدار عملة وطنية خاصة بها لتحقيق نوع من الاستقرار المادي والأمن الاقتصادي عن طريق البنوك والمصارف في الكويت والعملة الخاصة بها.

١-**الصحة**:تُعدُّ الصحة ركناً أساسيًا في أي مجتمع يحاول النهوض بعشبه إلى مراتب الرقي والتقدم لأنَّ الصحة بفرعيها النفسية والجسدية هو المحرّك الأساس للبناء والإعمار والعمل المتواصل في مرافق ونواحي قطاع المجتمع كافة؛ لأنَّ الإنسان السليم جسديًا ونفسيًا سيبدع في مجال عمله ويكون إنتاجه إيجابيًا، وتتقدم الدول نحو الأمام في مجالين أساسين هما: التعليم والصحة، والكويت مثلها مثل دول الخليج العربي التي كانت الخدمات الصحية بها قليلة، وفي بعض المناطق معدومة وكان الكويتيون سابقًا يعتمدون على الطب البجيل، إذ كانت الأوبئة منتشرة في كل مكان، ولم يكن هناك اهتمام في المجال الصحي، إذ كانت المستشفيات والمراكز والمؤسسات معدومة ومهنة الطبابة لمك يمارسها أصحابها ذات الاختصاص وإنما كانت تمارس من قبل بعض الفئات غير دارسة للطب مثل العطاريين وغيرهم من دون الاعتماد على خلفية علمية وطبية وتدريسية[٣١]كانت البداية الحقيقية في مجال الصحة في الكويت في ٣٠ تشرين الأول ١٩٠٤، إذ تم فتتاح أو مستوصف صحي في الكويت وكان دار الاعتماد البريطاني هو المقر والمكان المخصص لتقديم الرعاية الصحية للمجتمع ووقع الاختيار على شخص اسمه داود رحمن خان كان يشغل منصب طبيب في مقر دار الاعتماد البريطاني، إذ كان هذا المستوصف يمثل هيئة صحية تهتم بشؤون الأفراد الصحية ومعالجتهم من الأمراض والأوبئة وتقديم العلاجات اللازمة لهم وتحسين وضعهم الصحي، وكان هذا المستوصف يقدم خدماته مجاناً للمواطنين كعمل خيري إنساني حتى عام ١٩٠٧، وهذه الخدمات المجانية تقدم للفقراء والمحتاجين، أما الأغنياء فاشترط عليهم دفع مبالغ عند مراجعتهم المستوصف الصحي، ويُعدُّ عبد الإله القناعي أول كويتي مارس الطب في الكويت بعد اكتسابه الخبرة من المستوصف الخيري[٣٢]ومن الجدير بالذكر أن الكويت شجت تطورات مهمة في النصف الأول من القرن العشرين، ابتدأت هذه التطورات والخطوات بالتركيز على الجانب الصحي وقطاع الصحة[٣٣]، متمثلة بتعيين شخصيات كويتية وعربية ومن جنسيات أوربية وأمريكية وروسية كأطباء وممرضين وكوادر إدارية وطبية في مختلف الاختصاصات لاسيّما في مجال اختصاص النساء والأطفال، فضلاً عن أطباء الأسنان، وأصبحت الكويت دائرة خاصة مهتمة بشؤون الطب والطبابة والصحة ومعالجة الأمراض أطلق عليها دائرة صحة الكويت[٣٤]وفي عام ١٩٢١ تم افتتاح مستوصف في دار الاعتماد البريطاني في الكويت من جديد لتقديم خدمات صحية للموظفين والمواطنين[٣٥]وفي عام ١٩٣٩ تم بناء أول مستوصف حكومي في الكويت، وقد عُيّن فيه مجموعة من الأطباء والممرضين العرب نظرًا لقلة الكوادر الطبية الكويتية آنذاك وأقامت شركة نفط الكويت عام ١٩٤٧ بتنصيب الخيام بالقرب من حقول النفط في مدينة الكويت لاستقبال المرضى وتقديم الخدمات الصحية إنَّ التوسع في زيادة الإنتاج النفطي لشركة الكويت أدى إلى التفكير ببناء مستشفى كبير في عام ١٩٤٨ لتقديم خدمات مستمرة ودائمية وشاملة لكل فئات المجتمع ومن بينهم العاملين في شركات النفط وفروعها[٣٦]ويُعدُّ عام ١٩٦١ تاريخًا مهمًا لجميع الكويتيين، إذ أصبحت هي المسؤولة الوحيدة عن تصريف شؤون الكويت الداخلية والخارجية في كل الأمور[٣٧]وبهذه المناسبة أي في عام ١٩٦١ تم بناء ثمانِ مستشفيات لتقديم الخدمات الصحية لفئات المجتمع كافة وتحقيق تقدم في القطاع الصحي، وفي عام ١٩٦٥ تم إنشاء مصرف للدم في الكويت، إذ يُعدُّ خطوة طبيّة وإنسانية مهمة في الجانب الصحي، وكان عام ١٩٦٦ عامًا مميزًا للطب والقطاع الصحي، إذ تم بناء مصنع للأدوية في الكويت وعُدَّ خطوة مهمة نحو التطور والتحديث في المجال الصحي[٣٨]

خلاصة القول: إنَّ القطاع الصحي في الكويت بدأ بداية بسيطة من خلال دار الاعتماد البريطاني لتقديم الخدمات الصحية لفئات المجتمع الكويتي، وبمرور الوقت ازداد الاهتمام بهذا القطاع المهم بشكل ملحوظ بسبب تقديمه خدمات للمواطنين دعمًا لتحقيق السلامة البدنية لهم وحمايتهم من الأمراض والأوبئة، وقد أسهمت شركات النفط في الكويت من خلال المورد المالي الناتج عن بيع النفط بفتح أعداد كبيرة من المستوصفات والمستشفيات، ومن الملاحظ أن الكوادر الطبية في الكويت كانت قليلة العدد والعُدّة، لذلك كان الاعتماد على كوادر طبية عربية وأوربية، وقد تكللت الحكومة الكويتية جهودها بنجاح في القطاع الصحي بإنشاء دائرة الصحة الكويتية لتقديم خدمات صحية للمواطنين.

٢-**التعليم**:بالعلم والمعرفة تتقدم الأمم نحو الأمام لأنَّ العلم هو السلاح القوي الذي بموجبه يتم البحث عن ما هو أفضل، وبالعلم يتحقق الرقي لأي مجتمع من المجتمعات، لذلك أدركت دول الخليج العربي ومن بينها الكويت مدى أهمية العلم في حياة الشعوب وتحقيق النجاح في كل ركن من أركان الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإن التعليم والتعلم هما اللذان يغرسان القيم الأخلاقية والتربوية والفكرية في النفوس، لذلك ركزت على جانب التعليم، إذ لم يكن في الكويت تعليم متقدم، إذ إن الكوادر والكتاتيب والمعاهد كانت دينية بحتة تقتصر على حفظ القرآن والأحاديث النبوية وتعليم القراءة والكتابة.ومن الجدير بالذكر أن الكويت أدركت أهمية العلم والتعليم لدفع البلاد نحو عجلة التقدم وإحداث التطورات الحديثة في قطاع التربية والتعليم، إذ قام المسؤولون الكويتيون في إدارة الدولة بالتعاون مع رجال الأعمال والتجار والمثقفين والكتّاب وبالتمويل المادي من الجانبين على تأسيس أول مدرسة في عام ١٩١١ أطلق عليها اسم المدرسة المباركة نسبة إلى الشيخ مبارك آل الصباح[٣٩]وفي عام

١٩١٧ قامت الإرساليات التبشيرية الأمريكية الموجودة في الكويت بتأسيس مدرسة خاصة لتعلم اللغة الإنكليزية لأفراد المجتمع الكويتي وكان موقع المدرسة بجانب المستشفى التابع للإرساليات التبشيرية الأمريكية وكانت تُدرّس المحادثة وقواعد اللغة الإنكليزية، وركزت على تعليم اللغة الإنكليزية للشباب[٤٠].وبالتعاون بين شيوخ الكويت ووجهاء المجتمع الكويتي تم تأسيس المدرسة النظامية سنة ١٩٢٤ وفي السنة نفسها التي تأسست فيها المدرسة النظامية، قام المسؤولون الكويتيون والمهتمون بالجانب التعليمي والمعرفي بإرسال بعثات طلابية للتعليم في العراق وسوريا ومصر وبلدان أخرى، ويُعدُّ عام ١٩٣٦ عامًا مميزًا في قطاع التعليم والتربية، إذ قام بإنشاء مجلس للمعارف مخصت بكل شؤون التربية والتعليم والتعلم من مدرسين ومسؤولين عن التعليم وكتّاب، وقد قرر عام ١٩٣٧ إنشاء مدرسة للبنين وفي عام ١٩٣٨ تم إنشاء مدرسة للبنات، وبين عامي ١٩٣٧ وعام ١٩٣٨ وصل عدد من الكوادر التعليمية والتدريسية من فلسطين إلى الكويت لتدريس العلوم المختلفة في المدارس الكويتية، قد أسس عدد من وجهاء المذهب الشيعي الموجودين في الكويت المدرسة الجعفرية نسبة إلى الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) ولم يقتصر التدريس في المدرسة الجعفرية على أبناء المذهب الشيعي وإنما كان أبناء العامة يدرسون فيها. وقامت الكويت بإرسال بعثات إلى دول عربية مرة ثانية وأدركت الكويت مدى تطور المناهج والدراسة في العراق، لذلك حصل تعاون بين الجانبين: الجانب الكويتي ووزارة المعارف العراقية، وكان ثمرة التعاون فيما بينهما هو إرسال طلاب كويتيين إلى العراق كي يلتحقوا بدار المعلمين في بغداد، وكان الغرض من هذا التعاون هو تعزيز قطاع التعليم والإفادة القصوى من الكوادر التدريسية العراقية لتزويد الطلاب الكويتيين بالعلم والمعرفة على أيدي كوادر عراقية وإدخال تطورات حديثة في المناهج الكويتية[٤١].

وفي عام ١٩٤٥ وصل عدد المدارس في الكويت إلى (٧) مدارس وفي عام ١٩٤٨ وصل عدد كبير من المدرسين الفلسطينيين إلى الكويت نتيجة الأوضاع السياسية في فلسطين أثر نكبة ١٩٤٨، وفي عام ١٩٥١ أسس مركز التعليم المهني من أجل تطوير مهارة العمل في المعاهد المهنية وقد وصل عدد المدارس في الكويت عام ١٩٥٥ إلى (١٢٨) مدرسة، وفي عام ١٩٥٦ اعتمدت الكويت على المناهج العراقية في التدريس، وفي عام ١٩٥٨ تم إغلاق الكتاتيب.وقد اتخذت مراحل التكوير والتحديث في قطاع التعليم مراحل عدّة هي:

١- مرحلة رياض الأطفال: كان التركيز عليه كبيرًا جدًا لأنهم يمثلون النواة الحقيقية لبناء المجتمع في مراحله الأولى، وقد أسست أول مدرسة لرياض الأطفال في الكويت عام ١٩٥٤، وفي عام ١٩٦١ وصل عدد مدارس رياض الأطفال إلى (٢٢٠) مدرسة.

٢- المرحلة الابتدائية: تأسست أول مدرسة ابتدائية في عامي ١٩٥٠-١٩٥١ وبلغ عدد المدارس الابتدائية عام ١٩٦١ إلى (١٩) مدرسة ابتدائية.

٣- المرحلة المتوسطة: تم تأسيس مدرستين في عامي ١٩٥٠-١٩٥١ .

٤- المرحلة الثانوية: تم تأسيس مدرسة ثانوية في الكويت عامي ١٩٥٣-١٩٥٤ على وفق أسس ووسائل تعليمية حديثة.

٥- التعليم المهني: كان له دور كبير في شركات النفط الكويتية لذلك فإن التعليم المهني اتخذ أشكال عدّة في تأسيسه:

أ- مركز للتعليم المهني سنة ١٩٥١.

ب- الكلية الصناعية سنة ١٩٥٢.

جـ - معهد الدراسات التجارية سنة ١٩٥٣.

د- الهيئة العامة للتعليم المهني والتطبيقي والتدريسي سنة ١٩٨٢.

٦- معهد معلمات: كان الغرض منه إعداد كوادر تعليمية كويتية في قطاع التعليم، ففي عام ١٩٥٣ تم تأسيس أول معهد للمعلمات.

٧- البعثات الدراسية: قامت الحكومة الكويتية بإرسال ١٤٦ طالب للدراسة في الخارج عام ١٩٦١.

٨- الجامعات: افتتحت أول جامعة في الكويت عام ١٩٦٦.

٩- المراكز التعليمية: كان الهدف من المراكز التعليمية هو تطوير القدرات العلمية والثقافية لأفراد المجتمع من دون شروط عامة، ومن أهم هذه المراكز – مركز خدمات المجتمع – مركز تدريس اللغات – مركز الحاسبة [٤٢].

المبحث الرابع الكويت والتطورات الحديثة في التركيب العمراني والبيئة الاجتماعية والثقافية

١-**التركيب العمراني**:أغلب سكان دول الخليج العربي لاسيّما الساكنين في القرى والأرياف ومن بينها الكويت هي من أصول قبائل بدوية كانت تعتمد على وسائل بدائية في طرق معيشتها وكانت بعيدة كل البُعد عن التطورات الحديثة المستخدمة في البيئة الاجتماعية، وحاولت الكويت توطين هذه القبائل البدوية وتأهيلها للعمل في مختلف الوظائف لاسيّما في الجيش والشرطة تمهيداً لإعدادهم لخدمة المجتمع الكويتي وقد ازدادت هجرة عدد من القبائل البدوية في المناطق المجاورة إلى الكويت مما تسبب في مشاكل اقتصادية واجتماعية في البنية الاجتماعية في المجتمع الكويتي، لذلك ظهرت مشكلة عُرفت بالقبائل البدوية الرحّالة أو ما يعرف في البنية الاجتماعية بـ البدون وهم أغلبهم من البدو الرُحّل الذين لا

يحملون الجنسية الكويتية[٤٣]وقد شهدت المدن الكويتية توسعًا في البنية التحتية والعمرانية تزامنًا مع التغييرات الحاصلة في التركيبة الاجتماعية للمجتمع الكويتي لاسيّما في مدنها الأساسية وهي مدينة الكويت والأحمدي ومدينة حولي، إذ عملت الحكومة الكويتية على إدخال وسائل وتقنيات وتصميمات ورسوم هندسية إلى مناطقها السكنية على أسس تنموية – حديثة – متطورة تزامنًا مع التغييرات الحديثة التي حصلت في تكوين البيئة الاجتماعية لسكان الكويت بعد استثمار النفط وازدياد الموارد المالية للدولة، إذ قامت الحكومة ببناء البيوت على الطراز الحديث وتوفير الخدمات لها، فضلاً عن الاهتمام بالأسواق والنوادي والجمعيات ونتيجة للجهود المبذولة لإحداث تغييرات حديثة في المدن ظهرت المدن الصناعية والتجارية وازدادت المصارف والبنوك وسعت حكومة الكويت على أن تكون كل مدينة من مدنها تتمتع بالخدمات الحديثة كافة من ماء وكهرباء ووسائل ترفيه ونوادي ومؤسسات ثقافية ونوادي رياضية ليواكب التغييرات في البنية التحتية[٤٤].

٢-**البيئة الاجتماعية**:نظرًا لزيادة عدد الأُسر الكويتية وزيادة الهجرة إلى الكويت، سعت الحكومة الكويتية إلى تأسيس دائرة مسؤولة عن تنظيم وتوفير الخدمات لها، وفعلاً تم تأسيس دائرة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٥٤، عملت هذه الدائرة على توفير الرعاية الصحية للطبقة الاجتماعية على وفق طرائق حديثة ومتطورة والعمل على توفير جميع الخدمات للطبقة الاجتماعية غير متمكنة ماديًا ورفع مستواهم الثقافي عن طريق فتح مراكز محو الأُمية لغير المتعلمين والحرص على توفير جميع الخدمات لهم لرفع مستواهم في البيئة الاجتماعية للمجتمع الكويتي[٤٥].

واهتمت دائرة الشؤون الاجتماعية بالأسرة الكويتية والحوامل والأطفال، إذ تم تأسيس مراكز متخصصة لرعاية الأمومة والأطفال والأيتام، وقد ركزت الدائرة على الاهتمام بالأطفال الأيتام من خلال تأسيس دار الطفولة في عام ١٩٦١ لتوفير جميع احتياجات الأطفال الأيتام من مأكل ومشرب ورعاية صحية متطورة[٤٦]كما كان لكبار السن نصيب في الرعاية الاجتماعية من قبل دائرة الشؤون الاجتماعية وشمولهم بالخدمات الصحية والمالية كافة، وكذلك قامت الدائرة بالاهتمام بالأُسر الفقيرة والأرامل والمطلقات عن طريق فتح مراكز ومعاهد مخصصة للخياطة والحلاقة والتدبير المنزلي ومساعدتهم على إكمال دراستهم عن طريق الالتحاق بمراكز محو الأُمية لمواصلة دراستهم وضمان مستقبلهم وتعليمهم القراءة والكتابة، وكذلك فتح مراكز متخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة والمعوقين والمكفوفين، كما قامت الدائرة بفتح مراكز ونوادي ثقافية واجتماعية ورياضية للشباب، وكانت هذه المراكز والنوادي متوفرة فيها كل الأجهزة والمعدات الحديثة المتطورة خدمةً لأفراد المجتمع[٤٧].

٣-**المرأة والتطورات الحديثة**:المرأة في الخليج العربي ومن بينها دولة الكويت حاولت مواكبة التطورات والتغييرات التي حدثت في جميع مرافق الحياة، وطالبت المرأة في الكويت المشاركة في الحياة العامة وأخذ دورها في المجتمع ورفض جميع التقاليد الاجتماعية القديمة القائمة على عدم مشاركة المرأة في الحياة العامة ورفض كل الأفكار المبنية على أن عمل المرأة يتعارض مع العُرف الاجتماعي[٤٨]إن المرأة الكويتية مثل غيرها من النساء العربيات في المناطق والمدن العربية كانت تعاني مرحلة من الجمود الفكري والثقافي والاجتماعي وكان ذلك بسبب طبيعة الحياة السائدة في البيئة والتركيبة الاجتماعية للأسرة العربية وتغيير الوضع بسبب التغييرات الحاصلة في مختلف ميادين الحياة ومنها ميدان التكوين الاجتماعي للمرأة، إذ خرجت المرأة من عزلتها إلى ميدان العمل والتعليم والصحة لخدمة مجتمعها والوقوف جنبًا إلى جنب مع الرجل لإبراز دورها في مختلف المجالات ومنها المجال الثقافي ومطالبتها بحقها في التعليم، إذ كان لتعليم المرأة دورًا بارزًا في المجتمع الكويتي وزاد من رغبتهنَّ في التعلم من خلال سفر مجموعة من الطالبات في عام ١٩٥٦ إلى القاهرة لإكمال دراستهنَّ الجامعية رغبةً لبناء المجتمع الكويتي بالعلم والمعرفة[٤٩]لقد كان للحكومة الكويتية دورًا أساسيًا وبارزًا في الاهتمام بالمرأة الكويتية وشؤونها ومتطلباتها والعمل على تحقيقها بهدف الوصول بالمرأة الكويتية إلى المكانة التي تستحقها في المجتمع الكويتي لما لها من تأثير في نواة وتكوين وتربية الجيل الذي يكون على قدر مسؤولية حماية وطنهم، وكانت الحكومة الكويتية تسعى دائماً إلى مساواة المرأة الكويتية مع الرجل تحقيقًا للوصول بالكويت إلى المكانة المرموقة والمتطورة، وهذا الأمر أدى إلى دفع الحكومة إلى تأسيس جمعيتين نسويتين مهتمتين بقضايا ونشاطات وشؤون المرأة وتطلعاتها الفكرية والثقافية من جميع النواحي[٥٠]والجمعيتان هما:

١-جمعية النهضة العربية الشابة: وهي الجمعية التي أسهمت بتأسيسها المؤرخة الكويتية نورية صالح بتاريخ ٣٠/كانون الأول/١٩٦٢.

٢-الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية: وهي جمعية تأسست من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الكويتية في عام ١٩٦٣، وكان هدف الجمعية هو أن يكون للمرأة الكويتية دور بارز في المجتمع ومساواتها مع الرجال وتحقيق متطلباتها في النواحي كافة.وكان لهذه الجمعيات النسائية الدور الأكبر في نشر الوعي الكامل بين فئات المجتمع الكويتي لاسيّما الرجال منهم والتعريف بدور المرأة الكويتية ومكانتها وقيمتها المكانية والعملية والدعوة إلى المساواة في العمل والوظيفة والتشجيع على تعليم المرأة وتحريرها من قيود المجتمع القبلية وإدخال تطورات حديثة في المجتمع في جميع القطاعات التي تعمل بها المرأة وكان للمسؤولين الكويتيين وكبار رجال الدولة في الكويت دور أساسي وواضح بالنهضة النسوية في

الكويت من خلال دفاعهم عن حقوق المرأة ودورها في التكوين الاجتماعي للأسرة الكويتية وفي بناء دولة الكويت الحديثة المتطورة[٥١]. كما كان لنادي الفتاة الذي تأسس في عام ١٩٧٥ وجمعية بيادر السلام ١٩٨١ وجمعية الرعاية الإسلامية ١٩٨٢ دورًا مميزًا في الدعوة إلى حقوق المرأة في الكويت والتأكيد على مبادئ الدين الإسلامي في حقوق وواجبات المرأة[٥٢].تستنتج الباحثة أن المرأة الكويتية أدّت دورًا بارزًا وكبيرًا في المجتمع الكويتي وهي كانت العضو الفعّال والمحرّك الأول والأساس لرفع عجلة التقدم إلى الإمام بهدف الوصول بالكويت إلى مزيد من التقدم والرقي وإدخال التطورات الحديثة التي تواكب تطلعات المرأة الكويتية لتكون عضو فعّال ومميز في المساهمة بالتطورات الحديثة في المجتمع الكويتي.

٤-**المجال الفطري والثقافي:**دول الخليج العربي ومن بينها الكويت ذات طابع ونزعة قبلية وهذه النزعة القبلية موروثة جيلاً بعد جيل والولاء القبلي عندهم ذات مكانة مقدسة يفوق عن الانتماء الوطني، لذلك كانت النشاطات الفكرية والثقافية محدودة في الكويت حتى بداية القرن العشرين ، لذلك سعى كثير من الفئات المثقفة بالتحرك نحو تطورات حديثة في الفكر والثقافة السائدة لدى فكر المواطن الكويتي وتغيرها لمواكبة التطورات في مجال الفكر والثقافة. ولقد أدّت مجموعة من التغييرات والأحداث والعوامل دورًا كبيرًا في زيادة الوعي الفكري والثقافي لدى أفراد المجتمع في الكويت منها الأخبار التي نقلت إلى الكويت من قبل الصحف العربية لاسيّما إلى المثقفين منهم، وكان بمثابة محرّك أساسي نحو تطورات في الفكر والثقافة، ومن بين هذه الصحف: الاستقلال العراقية والأهرام المصرية وزيارة بعض المفكرين والأدباء والمثقفين وأساتذة الجامعات إلى الكويت أمثال الشيخ محمد أديب وأمين الريحاني والمصلح شيد رضا وغيرهم، كل هؤلاء ركزوا على الثقافة والعلم والمعرفة وتحريك الفكر وتخليصه من الجمود والدعوة إلى التطورات الحديثة في النهضة الفكرية الشاملة[٥٣]ودولة الكويت تتميز بوجود ما يُعرف بمجلس أو الديوانيات وهو مكان مخصص لاجتماع الأفراد وهو بمثابة نواة للمجالس الاجتماعية والثقافية والفكرية والسياسية والأدبية وهو امتداد بما يُعرف بالمضيف أو الديوان الذي كان منتشرًا بين القبائل العربية وهو كان بمثابة دار يجتمع فيها للتباحث في مختلف الأحداث التي كانت تهمهم، ويتم في هذا المجلس أو الديوان تبادل الآراء والأفكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبمرور الوقت تحولت إلى منتديات ذات طابع ثقافي وفكري وسياسي واجتماعي وأصبحت منبرًا للوعي الفكري والثقافي، لذلك كان المجلس أو الديوان من العوامل التي أسهمت في التنمية والتطور وإحداث تغييرات في فكر المواطن الكويتي[٥٤].

وأدّى الكتّاب دورًا كبيرًا في حركة التغيير الفكري والثقافي في الكويت، إذ تم إنشاء أول مكتبة في الكويت عام ١٩٢٣، وفي عام ١٩٣٧ قررت الحكومة أن تكون المكتبة تابعة إلى وزارة التربية والتعليم، وفي عام ١٩٤٧ دخلت أول مطبعة إلى الكويت لطبع الكتب، وفي عام ١٩٥٣ زودت المكتبة بمختلف أنواع الكتب العلمية والإنسانية، فضلاً عن الوثائق والكتب الأجنبية لكي يكون في متناول أيدي أفراد المجتمع، وفي عام ١٩٥٧ أطلق على هذه المكتبة اسم المكتبة العامة[٥٥].ومن الجوانب الأخرى التي أسهمت في زيادة الوعي الفكري والثقافي والدعوة إلى التطور ومواكبة التطورات الحديثة في الكويت الإذاعة والتلفزيون والمسرح، إذ كانت جميع أنشطتها وبرامجها مكثفة ومركزة حول الدعوة إلى مواكبة الحياة الجديدة ذات الطابع الفكري والثقافي المتطور والمتحرر من الجمود لخدمة المجتمع الكويتي بفئاته كافة لاسيّما الطبقة المثقفة التي تدعو إلى النهضة واليقظة والتقدم على وفق متطلبات حديثة تواكب المتغيرات الحاصلة في الفكر والثقافة في المجتمعات الأخرى[٥٦].

المبحث الخامس الكويت والتطورات الحديثة في المجال العسكري والسياسي

أولاً:في المجال العسكري

١-**الشرطة:** كانت البدايات الأولى لتكوين قوى الأمن الداخلي في الكويت بسيطة، إذ لم تكن قوى الشرطة والجيش بالمعنى المتعارف عليه في الوقت الحاضر، فيما يتعلق الأمر بقوى الأمن الداخلي الشرطة، إذ كانت قوى الشرطة في بداياتها الأولى بمثابة مجموعة من الأفراد مهمتهم مراقبة الأسواق وعمليات البيع والشراء الذي يقوم به التجار ومحلات ودكاكين لبيع السلع والبضائع ومحاسبة المخالفين في الأسواق بقوانين السوق، إذ كان يطلق عليهم مراقبي الأسواق، ولم يكن لهم زي خاص بهم واستمر هذا الوضع إلى عام ١٩٣٨، إذ تم تأسيس دائرة للشرطة برئاسة غانم بن صقر الذي كان أحد المسؤولين والمهتمين بسلك المن الداخلي والعسكري، وتُعدُّ هذه الدائرة النواة الأولى للشرطة في الكويت، وقد وضعت الدائرة مجموعة من التعليمات والأنظمة والقوانين لأفراد الشرطة المنتمين إليهم منهم ملابس وزي موحد لهم تحمل إشارات خاصة بالشرطة تدلُّ على دولة الكويت – وتوفير أسلحة ومعدات وسيارات خاصة بهم – تدريب مجموعة من أفراد الشرطة على وفق نظام الدوريات للمحافظة على أمن وسلامة المدينة – تخصيص معسكرات لهم[٥٧].

٢-**الجيش:** هي قوة مؤلفة من مجموعة من الأشخاص هدفهم الأول والأخير هو حماية الوطن من الأعداء لأنهم يمثلون الدرع الواقي لدفع الأخطار عن الدولة لاسيّما عن حدودها الخارجية، وقوة أي دولة من الناحية العسكرية والأمنية والسياسية متعلقة بالجيش ويكون للجيش دور بارز وكبير

في كل وقت لاسيّما وقت الحروب، إذ تقاس هيبة وقوة أي دولة بقوة وهيبة جيشها وإن الجيش القوي والمدرب على وفق أسس وتدريبات حديثة متطورة هو القادر في كل وقت وحين, ويكون على استعداد لمواجهة أي خطر يهدد أمن الدولة الداخلي والخارجي.

ثانياً:المجال السياسي:دولة الكويت قبل استثمار النفط فيها لم تكن فيها إدارات وهياكل وتنظيمات ومؤسسات ووزارات سياسية بالمعنى العام المتعارف عليه على وفق القوانين الدولية المتعارف عليه دوليًا، إذ كانت الكويت عبارة عن مناطق صحراوية خالية من التنظيمات السياسية. يمكن القول: إنها كانت أشبه ما تكون بمناطق وقرى صحراوية، إذ كانت الحياة فيها حياة قبلية بدوية قائمة على أساس الحياة البدوية التقليدية القديمة في كل النواحي لاسيّما حياتهم السياسية المتعلقة بالقبيلة وشؤونها، إذ ارتكز نظام حكم القبائل في مناطق الخليج العربي ومنها الكويت على حكم القبيلة والمشايخ على أساس نظام قبلي تقليدي متوارث أبًا عن جد على وفق التقاليد والأعراف وأسس النظام السياسي بزعامة شيخ القبيلة[٥٨].وإن جميع أفراد وجماعات وأُسر مختلف القبائل منتشرة على أرض الكويت بمناطق الصحراوية ذات الطابع البدوي يدينون بالولاء والاحترام والتقدير والطاعة لشيخ القبيلة وسلطته في إدارة وشؤون القبيلة وتنفيذ أوامره، ونظرة لهذه الأمور والشؤون السياسية للقبيلة الخاصة بهم كانت جميع المؤسسات السياسية التنظيمية والإدارية والعسكرية والثقافية والمدنية غير موجودة بين أفراد المجتمع قبل اكتشاف النفط في الكويت وذلك بسبب انعدام القوانين والأسس والأنظمة والتشريعات والقرارات النظامية الرسمية التي تنظم حياة المؤسسات السياسية بمختلف فروعه وأركانه، إذ إن شيخ القبيلة ومجلس القبيلة وكبار رجالات القبيلة ومستشاريه لاسيّما الحكماء وكبار السن ذات المكانة الاجتماعية المميزة في القبيلة يديرون مختلف شؤون القبيلة لاسيّما من الناحية السياسية[٥٩]نستنتج مما تقدم، أن النظام السياسي كان قائمًا على أساس الولاء والطاعة المطلقة لرئيس وشيخ العشيرة وكل القرارات والتعليمات التي تصدر عنه كان واجب تنفيذها من قبل أفراد العشيرة وكانت قرارات شيخ العشيرة سارية على وفق قوانين وأسس ومبادئ قبيلته بدوية ذات تقارير وأعراف سائدة من جميع القبائل، وكان لشيخ القبيلة المكانة المرموقة والمميزة وهو بمثابة رأس الهرم الأعلى في الحكم السياسي القبلي.إنَّ الحكم النهائي في اتخاذ القرارات الخاصة بشؤون القبيلة بنواحيها كافة لاسيّما السياسية كان بيد زعيم وشيخ القبيلة، إذ إنه كتن يجمع بين يديه السلطات كافة من دون منازع من أي فرد من أفراد القبيلة، وعلى الرغم من وجود بعض المستشارين ورجال من كبار القبيلة بجانب شيخ القبيلة لمعالجة بعض القضايا والأمور الخاصة والمتعلقة بشؤون وأوضاع ومتطلبات القبيلة، إلاّ أن الحكم النهائي كان بيد شيخ العشيرة، وهذا الأمر جعل من شيخ القبيلة هو المهيمن والمسيطر الوحيد على الحكم وسلطة العشيرة من دون منافس له، وكان لرئيس القبيلة مجلس خاص به يجتمع فيه مع أبناء قبيلته، وكان يعقد في هذا المجلس تحالفات بين القبائل والعشائر المختلفة، وكان لزعيم القبيلة علاقات تجارية واسعة مع القبائل الأخرى ضمانًا للاستقرار والهيمنة الاقتصادية للعشيرة وكانت هذه العلاقات مبنية على أسس وتقاليد سياسية – اقتصادية – اجتماعية وفقاً للتقاليد والأعراف الاجتماعية السائدة آنذاك في الكويت، وكان هناك تبادل في الآراء والأفكار فيما بينهم في مجلس شيخ العشيرة في المواضيع والأحداث التي تتعرض لها القبيلة ولكن القرار النهائي في جميع الأمور لاسيّما السياسية كان بيد شيخ القبيلة بوصفه صاحب الحكم الأول والأخير في العشيرة[٦٠].ونتيجة للمتغيرات السياسية الحديثة صدر في عام ١٩٥٤ في الكويت قانون يقضي بتشكيل لجنة تتكون من مجموعة من الخبراء السياسيين والوزراء والأكاديميين لوضع وتخطيط ورسم سياسة مهمتها القيام بالإصلاح الداخلي وتنظيم مؤسسات ووزارات ودوائر الدولة الحكومية لتحقيق متطلبات المجتمع الكويتي ومواكبة التطورات السياسية الحديثة والأحداث التي تحدث في الساحة الخارجية تستنتج الباحثة أن التطورات والمتغيرات السياسية التي حدثت في أركان ومرافق الدولة ومؤسساتها السياسية على وفق أسس حديثة ومتطورة، كانت للمتغيرات السياسية التي حدثت في الساحة العربية دورًا مباشرًا فيها لاسيّما الوحدة بين مصر وسوريان وثورة ١٩٥٨ في العراق. وفي عام ١٩٦١ حصلت الكويت على الاستقلال وبذلك تقدمت بخطوات سياسية وعربية ودولية نحو الاستقلال السياسي ذات مبادئ وقيم سياسية قوية وطنية مستقلة تسعى بكل إمكانياتها التقدم نحو الأمام ومواكبة الأحداث والتطورات التي تحدث في كل المجالات لاسيّما السياسية منها[٦١].

الخاتِمة:

من خلال هذا البحث توصلنا إلى النتائج الآتية:

١- دولة الكويت مثل بعض دول الخليج العربي الذي اختلف الباحثون والمؤرخون في تحديد تاريخ دقيق لتأسيسها.

٢- تُعدُّ المدة بين عامي ١٧٥٠و ١٧٥٢م هي البداية الحقيقية والفعلية لاستلام عائلة آل الصباح الحكم في الكويت.

٣- الاقتصاد والثروة الاقتصادية بجوانبها كافة تُعدُّ القاعدة لبناء اقتصاد قوي في أي دولة لأنَّ العامل الاقتصادي هو عامل قوة لمواجهة الأزمات في أي وقت، لذلك ركزت الكويت على الاقتصاد محولةً منها لبناء دولة اقتصادية قوية من خلال إدخال أجهزة وآلات ومعدات حديثة إلى المعامل والمصانع.

٤- في مجال التجارة البحرية كان الكويت يعتمد بالدرجة الأولى على البحار والسواحل المطلة على الخليج العربي، أما في مجال التجارة البرية كان يعتمد على رحلة القوافل التجارية بينها وبين دول الجوار.

٥- النفط ثروة طبيعة وهبتها الله في باطن الأرض وكانت هذه الثروة الطبيعية سببًا قويًا واساسيًا في ازدهار وتقوية اقتصاد بعض البلدان وتحسين أوضاعها الاقتصادية، ومن بين هذه الدول دولة الكويت، ففي بداية العقد الثاني من القرن العشرين بدأ تاريخ الاهتمام بالنفط في الكويت.

٦- إنَّ اكتشاف النقط ومشتقاته في الكويت كان السبب المباشر، ومن أهم الأسباب وتجيل وتسريع عملية التنمية والتطور والتحديث في مختلف المجالات لاسيّما المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية.

٧- اعتمدت الكويت بالدرجة الأولى على الموارد المالية من إنتاج النفط في إحداث تطورات حديثة في مختلف قطاعات المجتمع الكويتي.

٨- حصلت بريطانيا على امتياز من شركات النفط في الكويت من خلال الشركة الشرقية البريطانية.

٩- العامل الأساسي الذي كان عائقاً وراء تقدم الكويت في المجال الزراعي هو الطبيعة الجغرافية والمناخية للكويت المتمثلة بارتفاع درجات الحرارة وقلة المياه والطبيعة الصحراوية للأراضي الكويتية، لذلك حاولت الكويت إدخال بعض التعديلات على النجال الزراعي لإنقاذها من التدهور من خلال إنشاء مزارع تجريبية وتزويدها بالمياه من الآبار وتشجيع زراعة الحدائق، وفي عام ١٩٦٨ أنشأت دائرة للزراعة، وفي عام ١٩٦٩ أنشأت وحدة زراعة هي الأولى من نوعها في الشرق الأوسط .

١٠- من حيث الثروة الحيوانية قامت الكويت بتشجيع إنشاء حقول لتربية الحيوانات والدواجن، وذلك عن طريق منحهم السلف وإدخال جميع الأجهزة الحديثة والمتطورة والمزودة بالوسائل الكهربائية.

١١- كانت الصناعة في الكويت قبل اكتشاف النفط مركزة على بناء السفن والقوارب، وبعد اكتشاف النفط ركزت على المجال الصناعي، إذ أسهمت الشركات النفطية في إنشاء ٢٠٢ مؤسسة صناعية في مختلف المجالات في الكويت عل وفق أسس حديثة .

١٢- في مجال التطورات في الأسواق المالية والنقدية قررت الكويت وبتاريخ ١٩ تشرين الأول ١٩٦٠ أن يكون لها عملة نقدية، وفي عام ١٩٦٨ تم تأسيس بنك الكويت المركزي على وفق أسس حديثة ومتطورة.

١٣- تأسست بتاريخ ٣٠ كانون الأول ١٩٦٢ أول جمعية تهتم بشؤون المرأة وتعليمها وتحريرها من الجمود الفكري والدعوة إلى المساواة مع الرجل في الحقوق والواجبات وحقها في العمل في جميع المجالات لمواكبة التطورات في التنمية الحديثة.

١٤- أدّت الصحف في مجال الفكر والثقافة دورًا بارزًا في توعية أبناء المجتمع الكويتي لاسيّما المثقفين وكان هؤلاء بمثابة المحرك الأساسي لتطورات فكرية وثقافية بين أبناء المجتمع الكويتي أكدت الحكومة الكويتية اهتمامها على الجانب الثقافي، إذ أنشأت أول مكتبة في الكويت عام ١٩٢٣ وفي عام ١٩٥٧ أُطلقت على هذه المكتبة اسم المكتبة العامة.

١٥- إنَّ قوة أي دولة وأمنها تعتمد على المؤسسة العسكرية متمثلة بالجيش والشرطة، ونظراً لذلك أولت الكويت بالجانب العسكري، إذ تم تأسيس دائرة للشرطة عام ١٩٣٨ وكانت بمثابة النواة الأولى للشرطة في الكويت، أما الجيش الكويتي فقد تم تأسيسه في عام ١٩٤٩ وكان قائمًا على أساس التطوع، ولأهمية المؤسسة العسكرية ودورها الفاعل في كيان الدولة، قررت الكويت تأسيس مدارس عسكرية وإدخال الأجهزة الحديثة المتطورة في سلك الجيش والشرطة.

١٦- في المجال السياسي، صدر في الكويت عام ١٩٥٤ قانون يقضي بوضع اسس سياسية جديدة مهمتها القيام بإصلاح داخلي في المؤسسات الحكومية لتحقيق متطلبات المجتمع الكويتي ومواكبة التطورات السياسية الحديثة في مجال سياسة الدولة.

وفي عام ١٩٦١ حصلت الكويت على استقلالها وبدأت عجلة التطورات والتنمية الحديثة في مختلف المجالات لبناء دولة الكويت الحديثة.

هوامش البحث:

(١) إدارة المعلومات والأبحاث بوكالة الأبناء الكويتية (كونا)، مسيرة ٢٥ عام من عمر النهضة الكويتية الحديثة، الكويت، ١٩٨٦، ص ١١.

(٢) جوزيف كشيشيان، السلطة وتعاقب المماليك العربية، ترجمة: محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي، ج، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٨٩.

(٣) إدارة المعلومات والأبحاث بوكالة الأنباء الكويتية (كونا)ن ص ١١.

(٤) حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، ط١، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، لندن، ١٩٣٥، ص ١٠٥.

(٥) جوزيف كشيشيان، المصدر السابق، ص ١٩٠.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٧) محمد علي هدوو، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٠، ص ١٣٣.

(٨) جوزيف كشيشيان، المصدر السابق، ص ١٩٠-١٩١.

(٩) محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، دار الكتاب الحديث، الكويت، ٢٠٠٢م ص ١٤.

(١٠) مسلم هادي عبد الله العسكري، النشاط الصحي الأجنبي البريطاني والأمريكي في الكويت، ١٩٠٤-١٩٥١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠١٤، ص ١٣.

(١١) قيس جواد علي، امتيازات نفط الكويت وآثاره الاقتصادية والاجتماعية١٩٣٤-١٩١٦١، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية بالجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص ١٨ز

(١٢) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٣٢٧.

(١٣) نجاة عبد القادر جاسم، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين (١٩١٤-١٩٣٩)، الكويت، ١٩٩٧، ص ٢٠٣.

(١٤) قيس جواد علين المصدر السابق، ص ٥٦-٥٧.

(١٥) قيس جواد علي، المصدر السابق، ص ١٥١.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٤١.

(١٧) إدارة المعلومات والأبحاث بوكالة الأنباء الكويتية (كونا)، المصدر السابق، ص ٦٥-٦٦.

(١٨) قيس جواد علي، المصدر السابق، ص ١٤٣.

(١٩) قيس جواد علي، المصدر السابق، ص ١٤٥.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٤٦.

(٢١) إدارة المعلومات والأبحاث بوكالة الأنباء الكويتية (كونا)، المصدر السابق، ص ٩٨.

(٢٢) قيس جواد علي، المصدر السابق، ص ١٤٨.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

(٢٤) علي مجيد محمد الحمادي، اتجاهات ومستقبل التنمية الصناعية في دولة الكويت، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ص ١٠٢.

(٢٥) عهود عباس أحمد، المصدر السابق، ص ١٨٠.

(٢٦) علي عبد الله الفارس، شركة الهند الشرقية البريطانية ودورها في الخليج العربي (١٦٠٠-١٨٥٨)، مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة، الإمارات، ص ٤٧.

(٢٧) طيبة خلف عبد الله، التطور التاريخي للمجالس التشريعية في الكويت (١٩٢١٠-١٩٧٦)، رسالة ماجستير غير منشورةن كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٦، ص٨.

(٢٨) قيس جواد علي، المصدر السابق، ص ١٦٠.

(٢٩) إدارة المعلومات والأبحاث بوكالة الأنباء الكويتية (كونا)، المصدر السابق، ص ٨٩.

(٣٠) قيس جواد علي، المصدر السابق، ص ١٦٨-١٦٩.

(٣١) مسلم هادي عبد الله العسكري، المصدر السابق، ص ٣٤.

(٣٢) المصدر نفسه ، ص ٣٢.

(٣٣) محمود علي هدوو، المصدر السابق، ص ١٣٦.

(٣٤) مسلم هادي عبد الله العسكري، المصدر السابق، ص ١٣٦.

(٣٥) قيس جواد علي، المصدر اسابق، ص ١٩٧

(٣٦) يوسف إبراهيم العبد الله، المصدر السابق، ص ١٢٥.

(٣٧) قيس جواد علي، المصدر السابق، ص ١٢٤.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(٣٩) إدارة المعلومات والأبحاث لوكالة الأنباء لكويتية (كونا)، المصدر السابق، ص ١٠٨.

(٤٠) قيس جواد علي، المصدر السابق، ص ١٢٧.

(٤١) إدارة المعلومات والأبحاث لوكالة الأنباء الكويتية (كونا)، المصدر السابق، ص ١٠٨.

(٤٢) إدارة المعلومات والأبحاث لوكالة الأنباء الكويتية (كونا)، المصدر السابق، ص ١٠٨.

(٤٣) قيس جواد علي، المصدر السابق، ص١٩٧.

(٤٤) إدارة المعلومات والأبحاث لوكالة الأنباء الكويتية (كونا)، المصدر السابق، ص ١٩٨.

(٤٥) قيس جواد علي، المصدر السابق، ص ٢٠٠.

(٤٦) حسن سليمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها، المكتبة الأهلية، بغداد، ١٩٨١، ص ٣٤٥.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٠٤.

(٤٨) قيس جواد علي، المصدر السابق، ص ٢٠٦.

(٤٩) حسن سليمان محمود، المصدر السابق، ص ٢٤٢.

(٥٠) حسن سليمان محمود، المصدر السابق، ص ٤٤٣.

(٥١) عبد الملك خلف التميمي ، أبحاث في تاريخ الكويت، دار قرطاس للنشر، الكويت، ١٩٩٨، ص ١٣٢.

(٥٢) قدوري قلعجي، النظام السياسي والاقتصادي في الكويت، دار الكتاب العربي، دمشق، ١٩٧٥، ص ٢٧٢.

(٥٣) عبد الملك خلف التميمي ، المصدر السابق، ص ١٣٢.

(٥٤) قيس جواد علي، المصدر السابق، ص ص٢١٠.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢١٠.

(٥٦) قيس جواد علي، المصدر السابق، ص ٢١٠.

(٥٧) قدوري قلعجي، المصدر السابق، ص ٢١٥.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

(٥٩) يوسف محمد عيدان، أجهزة الحكم الخليجية في ظل الحماية البريطانية، مع دراسة تطبيقه على دولة البحرين، السياسة الدولية (مجلة)، العدد ١١٥، السنة ٣٠، كانون الثاني، ١٩٩٤.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

المصادر والمراجع:

١- إدارة المعلومات والأبحاث بوكالة الأنباء الكويتية (كونا)، سيرة ٢٥ عاماً من عمر النهضة الكويتية الحديثة، الكويت، ١٩٧٦.

٢- أسامة عبد الرحمن، المثقفون والبحث عن مسار دور المثقفين في أقطار الخليج العربي في التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٧٨.

٣- جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الثاني، الأوضاع الداخلية في إمارات الخليج العربي وعلاقات الجوار ١٩١٤-١٩٤٥ ، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١.

٤- جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الرابع، تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية لإمارات الخليج العربي ووصولها إلى الاستقلال ١٩٤٥-١٩٦١، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١.

٥- جوزيف كشيكيان، السلطة وتعاقب المماليك العربية، ترجمة: محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي، ج١، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١٣.

٦- حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، ط١، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، لندن، ١٩٣٥.

٧- خالد محمد مغامس، الديوانية الكويتية تأثيرها السياسي والاجتماعي والثقافي، الكويت، ١٩٩٢.

٨- سمير باشا، بترول الكويت حاضره ومستقبله، ج١، مطبعة ابن زيدون، دمشق، ١٩٥٩.
٩- سهيل السامرائي، ملاحظات حول البناء الاجتماعي للأسرة الكويتية قبل النفط، مجلة كلية الآداب، مجلة، العدد ٣٨، جامعة بغداد، ١٩٩٠.
١٠- صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤.
١١- طارق نافع الحمداني وآخرون، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط١، مكتبة عدنان، بغداد، ٢٠١٥.
١٢- عبد الله خلف التميمي، أبحاث في تاريخ الكويت، دار القرطاس للنشر، الكويت، ١٩٩٨.
١٣- عبد الله سليمان المفتي، المدرسة المباركية: نشأتها وتأثيرها في المجتمع الكويتي بين عامي ١٩١١-١٩٣٦، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، (مجلة)، المجلد ٤٦، العدد٣، جامعة الأردن، ٢٠٠٩.
١٤- علي عبد الله الفارس، شركة الهند الشرقية البريطانية ودورها في الخليج العربي (١٦٠٠-١٨٥٨) ، مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة- الإمارات، (د.ت).
١٥- علي مجيد محمد الحمادي، اتجاهات ومستقبل التنمية الصناعية في دولة الكويت، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٥.
١٦- غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد – بحث في الشرعية الدستورية، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.
١٧- قدوري قلعجي، النظام السياسي والاقتصادي في الكويت، دار الكتاب العربي، دمشق، ١٩٧٥.
١٨- قيس جواد علي، امتيازات نفط الكويت وآثاره الاقتصادية والاجتماعية ١٩٣٤-١٩٦١، أطروحة دكتوره مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.
١٩- للمزيد يُنظر: عهود عباس أحمد، حكم كريم خان زند والأسرة الزندية (١٧٥٩-١٧٧٩)، دراسات إيرانية، العدد ٥٨، ٢٠٠٨.
٢٠- محمد جواد رضا، معركة الاختلاط في الكويت، شركة الربيعان للنشر، الكويت، ١٩٨٣.
٢١- محمد حسن العيدوس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، دار الكتاب الحديث، الكويت، ٢٠٠٢.
٢٢- محمد علي هدوو، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٠.
٢٣- مسلم هادي عبد الله العسكري، النشاط الصحي الأجنبي البريطاني والأمريكي في الكويت، ١٩٠٤-١٩٥١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – جامعة البصرة، ٢٠١٤.
٢٤- مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.